Warith Scientific Journal

دور الشراكات العالمية في تحقيق النمو الاقتصادي – العراق حالة دراسية –

The role of global partnerships in achieving economic growth – Iraq is a case study –

م.د ابتهال ناهي شاكر[1]
Dr. Ibtihal Nahi Shaker
جامعة كربلاء، كلية الإدارة والأقتصاد
University of Karbala, College of Administration and Economics
Ibtihal.n@uokerbala.edu.iq

مصطفى أزهر المعموري[2]
Mustafa Azhar Al-Maamouri
uokerbalamustafa@gmail.com

غفران هيثم محسن[3]
Ghofran Haitham Mohsen
جامعة كربلاء، كلية الإدارة والأقتصاد
University of Karbala, College of Administration and Economics
haethemghufrin@gmail.com

المستخلص:

تُعد الشراكات العالمية من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول والمنظمات والمؤسسات لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم، تقوم هذه الشراكات على التعاون والتكامل بين مختلف الأطراف، سواء كانت حكومات، منظمات دولية، قطاع خاص، أو مؤسسات مجتمع مدني، بهدف تبادل الموارد والخبرات وتعزيز العمل المشترك ، يهدف البحث بيان دور الشراكات العالمية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق وبيان مساهمة الشراكات العالمية في تحقيق التنمية المستدامة ، وتكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على قضية استراتيجية تتعلق بمستقبل الاقتصاد العراقي، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها في مجال التنمية المستدامة، ذا أن الشراكات العالمية كأداة تنموية يمكن أن تسهم في إصلاح الهيكل الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ذا تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي في تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة البحث ، وتوصل البحث الى ان الشراكات العالمية أداة استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي، إذ تسهم في نقل التكنولوجيا، وتطوير البنى التحتية، وتوفير رؤوس الأموال والخبرات الفنية، مما يُشكّل رافعة مهمة للاقتصاد العراقي في ظل سعيه نحو إعادة الإعمار والتنمية المستدامة ، يوصي البحث بضرورة تحسين البيئة الاستثمارية في العراق، من خلال إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير ضمانات للمستثمرين المحليين والأجانب، بما يعزز الثقة ويشجع على تدفق الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: الشراكات العالمية، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة .

Abstract:

Global partnerships are among the most important mechanisms that countries, organizations, and institutions rely on to address common challenges and achieve sustainable development worldwide. These partnerships are based on cooperation and integration between various parties, whether governments, international organizations, the private sector, or civil society institutions, with the aim of exchanging resources and expertise and enhancing joint action. The research aims to demonstrate the role of global partnerships in achieving economic growth in Iraq and their contribution to achieving sustainable development. The importance of the research lies in shedding light on a strategic issue related to the future of the Iraqi economy, especially in light of the challenges it faces in the field of sustainable development. Global partnerships, as a development tool, can contribute to reforming the economic structure and achieving economic stability. The descriptive analytical approach was used to analyze data and information

related to the research problem. The research concluded that global partnerships are a strategic tool for enhancing economic growth, as they contribute to technology transfer, infrastructure development, and the provision of capital and technical expertise, which constitutes an important lever for the Iraqi economy in its pursuit of reconstruction and sustainable development. The research recommends the need to improve the investment environment in Iraq by reforming the legal and institutional framework, simplifying administrative procedures, and providing guarantees for local and foreign investors, thus enhancing confidence and encouraging investment flows.

Keywords: Global partnerships, economic growth, sustainable development.

المقدمة :

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبحت الشراكات العالمية أداة محورية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، لاسيما في الدول النامية والساعية للاندماج في الاقتصاد الدولي، فقد أظهرت التجارب الدولية أن التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف والثنائي، سواء من خلال الاتفاقيات التجارية أو المشاريع الاستثمارية المشتركة أو نقل التكنولوجيا والمعرفة، يسهم بشكل فعّال في دعم القدرات الإنتاجية، وتوسيع نطاق الأسواق، وتحفيز الابتكار، مما يؤدي إلى تعزيز مؤشرات النمو الاقتصادي.

يشهد الاقتصاد العالمي تحوّلات متسارعة تفرض على الدول النامية، ومنها العراق، ضرورة الانخراط الفاعل في منظومة الشراكات العالمية كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. فقد أصبحت الشراكات مع المؤسسات الدولية والدول المتقدمة وسيلة رئيسة لنقل المعرفة والتكنولوجيا، وتطوير البنى التحتية، وتوسيع آفاق التجارة والاستثمار، ويأتي هذا التوجه في ظل سعي العراق إلى تجاوز التحديات الاقتصادية البنيوية التي خلفتها عقود من الصراعات، والعمل على تنمية اقتصاده وتنويعه بعيداً عن الاعتماد المفرط على قطاع النفط.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على قضية استراتيجية تتعلق بمستقبل الاقتصاد العراقي، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها في مجال التنمية المستدامة، ذا أن الشراكات العالمية كأداة تنموية يمكن أن تسهم في إصلاح الهيكل الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة البحث:

رغم انفتاح العراق على العديد من الشراكات العالمية في السنوات الأخيرة، لا يزال الاقتصاد العراقي يعاني من تحديات كبيرة تتعلق بضعف التنويع الاقتصادي، الاعتماد المفرط على قطاع النفط، وتذبذب معدلات النمو ، **وتكمن مشكلة البحث في طرح التساؤلات الاتية :**

1. ما مدى فاعلية الشراكات العالمية في تحفيز القطاعات الإنتاجية؟
2. ما دور الشراكات العالمية في تحقيق النمو الاقتصادي ؟
3. ما مدى انعكاس الشراكات العالمية على المؤشرات الاقتصادية الكلية؟

فرضية البحث :

تكمن فرضية البحث بفرضية مفادها ان الشراكات العالمية تسهم بشكل إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي، وتطوير القطاعات الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، مما ينعكس بشكل ملموس على المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلاد.

هدف البحث : يهدف البحث الى مايلي :

1. بيان دور الشراكات العالمية في تحقيق النمو الاقتصادي.
2. تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشر للشراكات العالمية في العراق .
3. بيان مساهمة الشراكات العالمية في تحقيق التنمية المستدامة .
4. عوائق اندماج الشراكات العالمية في العراق .

منهج البحث :

من اجل انجاز هدف البحث والوصول إلى النتائج المتوخذة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل دور الشراكات العالمية في تحقيق النمو الاقتصادي وتمت الاستعانة في تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة البحث.

هيكلية البحث :

من اجل الوصول الى اهداف البحث والتحقق من فرضيته تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث اذ تضمن المبحث الأول **(الإطار النظري للشراكات العالمية)** ذا تضمن مفهوم واهمية الشراكات العالمية ومجلاتها وانواعها ، بينما كان المبحث الثاني يتضمن (**الإطار النظري للنمو الاقتصادي)** ذا تضمن مفهوم واهمية النمو الاقتصادي وانواعه ومصادره ، بينما جاء في المبحث الثالث **(الشراكات العالمية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق)** اذ تضمن عوائق الشراكات العالمية في العراق و تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشر للشراكات العالمية في العراق و الشراكات العالمية نحو تحقيق تنمية ونمو اقتصادي مستدام في العراق ،ثم ختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الاطار النظري للشراكات العالمية

أولا: مفهوم الشراكات العالمية:

تُعد الشراكات العالمية من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والتنمية في عالم مترابط ومتشابك المصالح. فهي تمثل أداة فعالة لتوحيد الجهود وتبادل المعرفة والخبرات والموارد بين الدول والمؤسسات من مختلف القطاعات، وتنبع أهمية هذه الشراكات من قدرتها على معالجة قضايا عالمية تتجاوز حدود الدول، مثل تغير المناخ، الأمن الغذائي، التعليم، والصحة العامة.

تعرف الشراكات العالمية بأنها (تعاونات واتفاقيات اقتصادية تُبرم بين دول أو شركات، وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستفادة من الميزات التنافسية لكل طرف، وتشمل هذه الشراكات عدة مجالات، مثل التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، والطاقة، كما تسهم في دعم البنية التحتية الاقتصادية من خلال تدفق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، الأمر الذي يحفز الابتكار ويعزز تطوير القدرات الإنتاجية). **(Mohammed,2019 :78)**

عرّف معهد القانون الدولي الشركة العالمية بأنها(كيان يتكون من مركز مركزي لصنع القرار يقع ضمن دولة معينة، بالإضافة إلى كيان أو كيانات تجارية تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، وتنتشر في دولة واحدة أو أكثر) . وفي السياق ذاته، وضع خبراء الأمم المتحدة تعريفًا عامًا للشراكات العالمية، يُشير إلى أنها (شركة متعددة الجنسيات تملك أو تدير أصولًا إنتاجية أو خدمية في مواقع متعددة حول العالم) . وقد أوضحت الأمم المتحدة، من خلال شركات تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتخضع لإشراف خارجي، أن هذه المؤسسات تُدار عناصر إنتاجها وخدماتها خارج بلد المنشأ، سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص.**(Nima,2006 :55)**

تعرف الشركة العالمية أيضًا بأنها (النموذج التنظيمي الدولي أو الهيكل السائد في الشركات الأمريكية التي شهدت التدويل في السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية). وفي سياق المنظمة العالمية، يتم وصف هيكلها التنظيمي على أنه اتحاد منسق، حيث تكون العديد من الأصول والموارد والمسؤوليات والقرارات لامركزية، ولكن تتم مراقبتها وتوجيهها من قبل المقر الرئيسي.**(Amer et al,2023 :723)**

ومن خلال ما تقدم من التعريفات السابقة يمكن تعريف الشراكات العالمية بانها (تعاون بين جهات دولية متعددة، مثل الحكومات، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، بهدف تحقيق أهداف مشتركة تتعلق بالتنمية المستدامة، تعتمد هذه الشراكات على تبادل الموارد والخبرات والمعرفة من أجل مواجهة التحديات التي تتجاوز الحدود الوطنية، مثل التغير المناخي، الفقر، والأوبئة) .

ثانيا: أهمية الشراكات العالمية:

تكمن أهمية الشراكات العالمية من خلال ما يأتي :

1. **دور محوري في دعم الاقتصادات الوطنية:** تعد الشراكات العالمية ركيزة أساسية في تعزيز الاقتصادات الوطنية وتدعيم مسارات التكامل الاقتصادي بين الدول، مما يسهم بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي طويل الأمد.
2. **تعزيز القدرات التنافسية:** تسهم هذه الشراكات في تعزيز القدرة التنافسية للدول من خلال فتح الأسواق أمام الشركات والمستثمرين، مما يؤدي إلى توسيع نطاق التجارة الدولية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال.
3. **تسريع التطوير الصناعي والابتكار:** تلعب الشراكات العالمية دوراً محورياً في تسريع عمليات التطوير الصناعي وتعزيز الابتكار، حيث تستفيد الدول النامية من الخبرات والتقنيات المتقدمة المتاحة لدى الدول الصناعية، مما يؤدي إلى رفع مستويات الإنتاجية ودعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي. **(Mohammed,2019 :30)**
4. **تحسين بيئة الاستثمار**: تساهم الشراكات الدولية في خلق بيئة قانونية وتنظيمية جاذبة للاستثمار، الأمر الذي يعزز من ثقة المستثمرين الأجانب ويدعم ريادة الأعمال، خصوصاً من خلال تمكين الشركات الناشئة والصغيرة للوصول إلى الأسواق الخارجية والاستفادة من التمويل والدعم التقني.

5. **تعزيز تبادل المعرفة والخبرات**: تعزز الشراكات من التبادل المعرفي والخبرات بين الدول والمؤسسات، مما يسهم في تسريع عمليات التطوير المهني وخلق بيئة تنافسية تدفع نحو تحسين جودة المنتجات والخدمات.
6. **خلق فرص عمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي:** من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية وتنفيذ مشاريع تنموية وصناعية كبرى، تسهم الشراكات في خلق فرص عمل جديدة، مما يُسهم في خفض معدلات البطالة وتعزيز الاستقرارين الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب الحاجة المتزايدة إلى كوادر بشرية مؤهلة.
7. **تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل المخاطر:** تُسهم الشراكات في تقوية الاستقرار الاقتصادي للدول عبر تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، كما تعزز من قدرة الدول على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية.
8. **دعم الدبلوماسية الاقتصادية والتعاون الدولي:** تلعب الشراكات دوراً فاعلاً في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وبناء علاقات استراتيجية بين الدول، الأمر الذي يُسهم في خلق مصالح اقتصادية مشتركة تُعزز من فرص السلام والاستقرار العالمي، وتُسهم في التنمية المتبادلة.**(Al-Barsan ,2022 :104)**

رابعا: أنواع الشراكات العالمية:

تتعدد أشكال الشراكات العالمية لتشمل أنماطاً متنوعة، لكل منها دور استراتيجي في تعزيز التعاون الدولي، وتحفيز النمو الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، **وعلى النحو الاتي:**

1. **الشراكات التجارية:** تشكل الشراكات التجارية أحد الأركان الرئيسة للعلاقات الاقتصادية الدولية، إذ تعتمد على الاتفاقيات التي تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري بين الدول من خلال إلغاء أو تخفيض الحواجز الجمركية. وتعد اتفاقيات التجارة الحرة والاتحادات الجمركية أبرز أمثلتها، تسهم هذه الشراكات في تنشيط حركة السلع والخدمات عبر الحدود، مما يفتح أسواقًا جديدة أمام الشركات المحلية ويعزز من قدرتها التنافسية على المستوى العالمي، كما تسهم في تقليل تكاليف الإنتاج من خلال استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول الأعضاء، وهو ما يشجع على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي. **(Mohammed,2019 :15)**
2. **الشراكات الاستثمارية:** تشكل الشراكات الاستثمارية ركيزة أساسية لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول، حيث تتجلى في تدفقات رؤوس الأموال من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشاريع المشتركة، وتُعد هذه الشراكات محركًا مهمًا لتمويل المشروعات الكبرى، لاسيما في مجالات تطوير البنية التحتية، وإنشاء المناطق الصناعية، وتعزيز الابتكار ضمن القطاعات الإنتاجية، كما تسهم بشكل فاعل في خلق فرص عمل جديدة، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، ومن جهة أخرى، تلعب هذه الشراكات دورًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، مما يرسخ القاعدة الاقتصادية للدولة. **(Amin ,2022 :162)**
3. **الشراكات الاستراتيجية:** تُعد الشراكات الاستراتيجية أداة محورية لبناء تحالفات طويلة الأمد بين الدول أو بين الكيانات الاقتصادية الكبرى، وغالبًا ما تبرم في مجالات حيوية كالأمن الاقتصادي والطاقة والدفاع والصناعات المتقدمة والبحث والتطوير، تساهم هذه الشراكات في تعزيز القوة الاقتصادية والسياسية للدول المشاركة، كما تؤسس لتعاون عابر للحدود يخدم المصالح الاستراتيجية المشتركة، ومن أبرز صور هذه الشراكات، التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، التنسيق في مجالات الأمن الغذائي، والمشاريع العملاقة في البنية التحتية التي تُعد أدوات لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي.**(Mohammed،2019 :20)**
4. **الشراكات في قطاع الخدمات:** تُعد الشراكات في قطاع الخدمات من أهم أدوات تعزيز الترابط الاقتصادي والاجتماعي بين الدول، حيث تشمل مجالات متعددة مثل الخدمات المالية، والنقل، والتعليم، والرعاية الصحية. فمثلًا، تسهم الشراكات المصرفية في تحسين كفاءة النظام المالي العالمي وتسهيل حركة رؤوس الأموال، أما في قطاع الصحة، فإن التعاون يعزز من تبادل الخبرات الطبية وتطوير الصناعات الدوائية، في حين تدعم الشراكات التعليمية التعاون الأكاديمي وتطوير برامج بحثية مشتركة بين الجامعات، مما يعزز من بناء المعرفة والابتكار عبر الحدود. **(Al-Dhaheri ,2022 :36)**
5. **الشراكات البيئية والتنموية:** تركز الشراكات البيئية والتنموية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على التوازن البيئي العالمي، من خلال التعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد الطبيعية، والحد من آثار التغير المناخي، وتشمل هذه الشراكات اتفاقيات دولية تهدف إلى تقليص الانبعاثات الكربونية، ونشر التكنولوجيا البيئية، وتقديم الدعم الفني والمالي للدول النامية من أجل تمكينها من تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام. **(Mohammed،2019 :21)**
6. **الشراكات التقنية والعلمية:** تعد الشراكات التقنية والعلمية من الآليات الفاعلة في تعزيز تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا المتقدمة بين الدول والمؤسسات، الأمر الذي يُسهم بشكل مباشر في تسريع وتيرة الابتكار وتعزيز تطور القطاعات الصناعية والبحثية، وتشمل هذه الشراكات مجالات استراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والفضاء، والاتصالات،

كما تسهم في بناء القدرات البشرية عبر برامج تدريبية وتعليمية مشتركة، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة وتعزيز التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي. **(Jaballah,2014 :24)**

ثالثا: مجالات الشراكة العالمية:

تتسم الشراكات العالمية بتعدد مجالاتها وتنوعها، حيث تشمل: **(Amin ,2022 :162)**

1. **التجارة الدولية:** تُعد الشراكات الدولية وسيلة فاعلة لتعزيز حركة التبادل التجاري بين الدول، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات تجارية، كاتفاقيات التجارة الحرة والتكتلات الجمركية، التي تهدف إلى تقليل الحواجز التجارية وتعزيز التكامل الاقتصادي.
2. **التعاون التكنولوجي:** يمثل تبادل المعرفة والابتكار التكنولوجي أحد محاور الشراكات العالمية، حيث يؤدي إلى تطوير القدرات الصناعية ودعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.
3. **الطاقة والموارد الطبيعية:** تبرز أهمية التعاون الدولي في هذا المجال من خلال تنسيق الجهود لاستغلال الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، بما يضمن تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية على المدى الطويل.
4. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يسهم هذا النوع من الشراكات في جذب رؤوس الأموال إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية والصناعية، ويؤدي إلى خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية، تم اختيار هذا المؤشر ليمثل الشراكات العالمية في العراق، وسيتم تناول شرحه وتفصيله في المبحث الثالث.

المبحث الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، إذ يتطلب تحقيقه توافر بيئة اقتصادية، اجتماعية، وسياسية ملائمة. وقد تنوعت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف وجهات النظر، إلا أن معظمها يتقاطع في المضمون واحد .

يعرف النمو الاقتصادي بأنه(الزيادة التي تطرأ على إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي) . (Al-Quraishi,2017 :22) **(**

كما يُعرف أيضاً النمو الاقتصادي بأنه(تغير تلقائي في الاقتصاد القومي وفي مؤشراته، يتجلى في ارتفاع كل من الدخل القومي ونصيب الفرد منه). **(Badran ,2014 :20)**

وقد قدم كوزنتس (Kuznets) تعريفاً للنمو الاقتصادي باعتباره (ظاهرة كمية تتمثل في الزيادة المستمرة لكل من عدد السكان والناتج الفردي). **(Nima ,2015 :5)**

كذلك يعرف النمو الاقتصادي بوصفه (أحد المؤشرات الاقتصادية التي تمثل مجموع القيم المضافة الناتجة عن جميع وحدات الإنتاج العاملة في مختلف قطاعات الاقتصاد ،ومن خلال هذا النمو تتحقق زيادات ملموسة في المتغيرات الكلية وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي). **(Ali,2021 :292)**

كما يعرف ايضا النمو الاقتصادي بأنه (الزيادة في كمية السلع والخدمات التي يُنتجها اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة). **(Al-Tabbaa ,2015 :20)**

ومن خلال ما تقدم من التعريفات السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه (الزيادة المتواصلة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويُقاس عادةً بمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)). ويعد النمو الاقتصادي مؤشراً أساسياً على الأداء الاقتصادي للدول، حيث يعكس مدى التطور في البنية الإنتاجية، وفعالية السياسات الاقتصادية، ومدى قدرة الاقتصاد على تحسين مستوى معيشة السكان.

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي:

يُعد النمو الاقتصادي من المؤشرات الجوهرية في تحليل الواقع الاقتصادي لأي دولة، إذ يُعبّر نمو الناتج الوطني الحقيقي عن الزيادة في إنتاج السلع والخدمات، ويعد أحد أبرز المعايير التي تعكس تطور الأداء الاقتصادي العام. ويُسهم هذا النمو في تعزيز الاستثمارات، وتشجيع الابتكار، وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية، مما يدعم القدرة التنافسية للدول في الأسواق العالمية ويوسّع من فرصها في التجارة الدولية. **(Saleh:2016 :45)**

يسهم النمو الاقتصادي بدور جوهري في تحسين مستوى المعيشة من خلال رفع الدخل القومي وزيادة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي يمكّن الدولة من توسيع نطاق استثماراتها في مجالات التنمية المستدامة، ويؤدي هذا النمو إلى الحد من معدلات الفقر عبر توفير فرص عمل جديدة وتعزيز القدرة الشرائية للأفراد، كما يسهم في تحسين جودة البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة، لاسيما في قطاعي الصحة والتعليم، مما ينعكس إيجابًا على رفاهية المجتمع.

علاوة على ذلك، يشكل النمو الاقتصادي عامل جذب مهم للاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على مصادر دخل محدودة، ويعد تعزيز الإنتاجية ورفع كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة من العوامل الأساسية في تحقيق الاستقرار المالي وزيادة القدرة التنافسية للدولة على الصعيد العالمي.

ومن جهة أخرى، يمكن النمو الاقتصادي الحكومات من تخصيص موارد أكبر لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وهو ما يعزز من فرص الابتكار والتقدم التقني وعندما يتحقق النمو بشكل متوازن وشامل، فإنه يسهم في تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروات، ويعزز من مبدأ التكافل الاجتماعي، ويؤدي إلى استدامة اقتصادية طويلة الأمد تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمستقبلية. **(Abbas,2021: 65)**

ويمكن تلخيص أهمية النمو الاقتصادي وعلى النحو الاتي : (Nima ,2015 :25)

1. **الحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة:** تعد العدالة الاجتماعية من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المجتمعي، وتتمثل إحدى مظاهرها في تقليص التفاوت في توزيع الدخول والثروات إذ يؤدي تمركز الثروات ضمن فئات ضيقة من المجتمع إلى نشوء شرائح سكانية تعاني من الفقر وتدنٍ في مستوى المعيشة، مما ينعكس سلبًا على الأوضاع الصحية والتعليمية والأمنية. وتزداد حدة هذه الظاهرة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية والمساحات الجغرافية الواسعة والمتباينة. لذا، يُنظر إلى تقليص الفجوة في توزيع الدخل والثروة كأحد الأهداف الجوهرية لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي.
2. **رفع مستوى المعيشة:** لا يُقاس النمو الاقتصادي بمجرد الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، بل يتضمن إحداث تحولات نوعية في مستوى معيشة السكان على المدى الطويل، ولا سيما الفئات الاجتماعية التي تسهم بفعالية في عملية التنمية. ويعد تحسين مستوى المعيشة هدفًا رئيسًا للنمو الاقتصادي، يعكس أثره المباشر في رفاهية المواطنين.
3. **تحسين أنماط الحياة المجتمعية:** يسهم النمو الاقتصادي في تحسين أنماط الحياة داخل المجتمع من خلال تعزيز الفرص الاقتصادية، وتوفير الخدمات الأساسية، ورفع جودة الحياة بشكل عام، بما يعزز التنمية المستدامة ويحقق التقدم الاجتماعي.

ثالثا: انواع النمو الاقتصادي :

تتعدد انواع النمو الاقتصادي تبعاً للآليات التي يقوم عليها والدور الذي تؤديه الدولة والسوق في تحفيزه، حيث يختلف كل منها في طبيعته، واستمراريته، ومصادره، ومن أبرز هذه الانواع:

1. **النمو المخطط:** ينشأ هذا النمط من النمو الاقتصادي نتيجة لتبني خطط شاملة تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ويتوقف نجاح هذا النمو على كفاءة القائمين على التخطيط، ومدى واقعية السياسات المعتمدة، وفعالية آليات التنفيذ والمتابعة. ويتسم النمو المخطط بكونه ذاتي الدفع ومستمر، وقد شكّل الإطار النمطي للتنمية في معظم الدول الاشتراكية السابقة. ويعتمد هذا النمط على هيمنة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، ويتحقق ضمن سياق التخطيط المركزي الشامل.**(Youssef and Sara ,2023 :166)**
2. **النمو التلقائي:** يتحقق هذا النوع من النمو عبر آليات السوق الحرة ووفقاً لقوى العرض والطلب، دون الاعتماد على تخطيط مركزي مسبق. ويكون دور الدولة فيه تكميلياً ومسانداً، لا محورياً، ويتسم النمو التلقائي بالاستمرارية، إلا أنه يتميز بالبطء والتدرج، وقد يتعرض في بعض الأحيان لهزات اقتصادية قصيرة الأجل نتيجة للدورات الاقتصادية. ويُعد هذا النمط السائد في معظم الدول المتقدمة. **(Abbas,2021: 65)**
3. **النمو العابر:** يُعد نمطاً مؤقتاً من النمو يفتقر إلى خاصيتي الاستمرارية والثبات، حيث ينجم غالباً عن عوامل طارئة، عادة ما تكون خارجية بطبيعتها، ويشيع هذا النمط في الدول النامية، حيث يظهر النمو كنتيجة لتحسن مفاجئ في بعض المؤشرات الاقتصادية، لاسيما في التجارة الخارجية، إلا أن هذا التحسن سرعان ما يتلاشى بفعل تقلبات تلك العوامل الخارجية. **(Youssef and Sara ,2023 :166)**
4. **النمو الاقتصادي المكثف:** يشير هذا النوع من النمو إلى الزيادة في الناتج الاقتصادي الناتجة عن تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج، مع بقاء كميات المدخلات على حالها، أي دون زيادة في حجم الموارد المستخدمة.**(Khabat ,2023 :177)**
5. **النمو الصفري:** يُعبّر عن معدل النمو الذي يسعى إلى الحفاظ على التوازن البيئي، من خلال دعم وتطوير الأنشطة المرتبطة بحماية البيئة، ويتطلب هذا النمو أن يكون مستقراً ومتصاعداً بشكل منتظم لضمان الاستدامة البيئية.
6. **النمو الاقتصادي الموسع:** يُقصد به تحقيق توازن بين معدل النمو السكاني ونمو الدخل القومي، بحيث يظل نصيب الفرد من الدخل في حالة استقرار دون تغيير ملحوظ.**(Abd :2024 :670)**
7. **(النمو الاقتصادي المستدام:** يرتكز هذا النوع من النمو على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يضمن عدم استنزافها، ويحقق في الوقت ذاته إنتاجية اقتصادية عالية. ويهدف إلى التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. **(Khayoun et al ,2024 :17)**

8. **النمو الشامل:** يتمثل في تعزيز قدرات الأفراد من خلال زيادة فرص التشغيل، والاستثمار في تنمية المهارات، ومكافحة الفقر، وتحديث سوق العمل، إلى جانب توفير برامج التدريب والحماية الاجتماعية. ويهدف هذا النمو إلى تمكين الأفراد من التكيف مع التغيرات المستقبلية وبناء مجتمع متماسك وعادل.**(Al-Tahmazi :37:2023)**

رابعا: مصادر النمو الاقتصادي :

لتحقيق النمو الاقتصادي، يجب توافر مجموعة من الشروط التي تختلف باختلاف النظم الاقتصادية، **ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:**

1. **كفاءة التنظيم الاقتصادي:** تُعد كفاءة الوحدات الاقتصادية شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، ويشمل ذلك تقييم مدى فاعلية هذه الوحدات في توظيف الموارد المتاحة، ومقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المخطط لها خلال فترات زمنية متعاقبة، بما يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي العام.
(Hussein ،2007 :5)
2. **الاستثمار في رأس المال المادي والبشري:** يُعد توفر الموارد المادية والبشرية حجر الأساس في عملية النمو الاقتصادي، وتساهم السياسات الاقتصادية الموجهة نحو تعزيز هذه الموارد في تحسين الإنتاجية وتحقيق النمو، كما يلعب التعليم والتدريب دوراً محورياً في تطوير مهارات ومعارف القوى العاملة، مما يرفع من كفاءتهم الإنتاجية. **(Nima ,2015 :8)**
3. **التقدم التقني:** يشكل التطور التكنولوجي عاملاً حاسماً في تحويل الموارد الطبيعية إلى سلع وخدمات. وتبرز أهمية التكنولوجيا هنا ليس فقط في ابتكار منتجات جديدة، بل أيضاً في تحسين كفاءة استخدام عناصر الإنتاج الأساسية (الأرض، العمل، ورأس المال) بما يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد. **(Youssef and Sara ,2023 :167)**
4. **الموارد الطبيعية:** يُعد توفر الموارد الطبيعية من حيث الكم والنوع عاملاً أساسياً في تحديد قدرة الاقتصاد على الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وتشمل هذه الموارد خصوبة التربة، وتوافر المعادن، والمياه، والغابات، وغيرها من الموارد البيئية، إلا أن توفر هذه الموارد وحده لا يكفي لتحقيق النمو، بل يتطلب الأمر استغلالاً فعالاً من قبل العنصر البشري، إذ يُسهم الاستخدام الكفوء لهذه الموارد في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل. **(Awad,2024 :713)**

المبحث الثالث: الشراكات العالمية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق

أولا: الاستثمار الاجنبي المباشر كمؤشر للشراكات العالمية في العراق:

تعد فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق محوراً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها، نظراً لما يوفره من إمكانات متعددة في تعزيز الادخار وتنشيطه، ففي الوقت الذي يسهم فيه هذا النوع من الاستثمار في زيادة انسيابية الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام، فإنه يعمل كذلك على رفع كفاءة استغلال الموارد المحلية وتنشيط الطاقات المعطلة، وذلك من خلال ما يحمله من قدرات على نقل التكنولوجيا ورأس المال والمعرفة التنظيمية والتسويقية.

إذ يسهم الاستثمار الأجنبي في رفع القدرة الإنتاجية للبلد، ويعد أداة فعالة في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يحقق معالجة الاختلالات الهيكلية، كما أن زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط طردياً بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تعزيز القيمة المضافة، ورفع مستويات الإنتاجية، وتوسيع نطاق توظيف القوى العاملة، وبناءً على ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمتلك القدرة على إحداث أثر مباشر وغير مباشر في الاقتصاد العراقي، لا سيما من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة.**(Al-Ani,2023 :571)**

لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، تبرز ضرورة تبني استراتيجية شاملة لا تقتصر على التركيز في قطاع اقتصادي واحد، بل تستند إلى تنويع مصادر الدخل بما يضمن الاستقرار ويقلل من حجم المخاطر الاقتصادية المحتملة. كما يشكّل الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال التعليم والتدريب، أحد العوامل المحورية في رفع كفاءة الأفراد وتعزيز إنتاجيتهم، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أداء سوق العمل.

وفي السياق ذاته، لا يمكن إغفال الأهمية البالغة للسياسات المالية المستقرة، والتي تسهم في ضبط معدلات التضخم وخلق بيئة أعمال محفزة وجاذبة للاستثمار، مما يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. **(94: Al-Shamsi ,2022)**

ويوضح جدول (1) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في العراق لمدة (2004-2022) :

جدول (1) معدل النمو للاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2022)

(مليون دولار)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو %
2004	1,055,556	-	53,235,359	-

38.13	73,533,599	49.03	1,573,156	2005
29.99	95,587,955	13.36	1,783,338	2006
16.60	111,455,813	37.26	2,447,922	2007
40.89	157,026,062	-47.87	1,261,697	2008
-16.80	130,643,200	22.85	1,550,025	2009
24.05	162,064,566	-2.27	1,514,834	2010
34.10	217,327,107	-3.51	1,461,656	2011
16.98	254,225,491	1.77	1,487,537	2012
7.62	273,587,529	14.06	1,696,685	2013
-2.65	266,332,655	-2.46	1,654,900	2014
-26.90	194,680,972	74.08	2,880,863	2015
1.15	196,924,142	-22.48	2,233,219	2016
12.56	221,665,710	15.34	2,575,933	2017
21.32	268,918,874	152.05	6,492,719	2018
2.69	276,157,868	110.94	13,695,897	2019
-20.42	215,661,517	12.10	15,353,139	2020
37.16	301,152,819	-15.03	13,044,149	2021
27.08	383,064,152	1.71	13,268,126	2022

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

- **البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، متاح على الرابط : https: /cbiraq.org//**
- **معدل النمو من اعداد الباحثين .**

نلاحظ من الجدول (1) وجود علاقة إيجابية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة. فقد شهد عام 2004 بداية ارتفاع نسبي في حجم الاستثمار الأجنبي، حيث بلغ نحو (1,055,556) مليون دولار، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي في السنة ذاتها (53,235,359) مليون دولار. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في عام 2005، حيث ارتفع الاستثمار الأجنبي إلى (1,573,156) مليون دولار بمعدل نمو بلغ(49.03%) ، متزامنًا مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى (73,533,599) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (38.13%) .

في عام 2006، شهد الاستثمار الأجنبي قفزة كبيرة ليصل إلى (95,587,955) مليون دولار بمعدل نمو (13.36%)، وهو ما انعكس إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ القيمة نفسها، في حين واصل كلا المؤشرين ارتفاعهما في عام 2007، حيث سجل الاستثمار الأجنبي (2,447,922) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (37.26%)، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي (111,455,813) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (16.60%). أما في عام 2008، فقد بلغ الاستثمار الأجنبي ذروته عند (1,261,697) مليون دولار اذ بلغ معدل النمو (47.87-%)، ورافقه ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل الى (157,026,062) بمعدل نمو بلغ(40.89%).

غير أن هذا النمو تعرض لانتكاسة في عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية التي نشأت بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي إلى (1,550,025) مليون دولار بمعدل نمو بلغ(22.85%) ، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى (130,643,200) مليون دولار فبلغ معدل النمو (16.80-%).

ابتداءً من عام 2010، عاود المؤشران الارتفاع تدريجيًا نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (162,064,566) مليون دولار في حين بلغ معدل نمو ليصل (24.05%)، فيما بلغ الاستثمار الأجنبي (1,514,834) مليون دولار بمعدل نمو (2.27-%). واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في الأعوام التالية، ليصل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى (273,587,529) مليون دولار بمعدل نمو(7.62%) ، والاستثمار الأجنبي إلى (1,696,685) دولار اذ بلغ معدل النمو (14.6%).

لكن في عام 2014، شهد الاقتصاد العراقي تراجعًا ملحوظًا على خلفية الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، والذي أدى إلى سقوط عدد من المحافظات بيده، مما أسفر عن تدهور الوضعين الأمني والاقتصادي، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام (266,332,655) مليون دولار بمعدل نمو (2.65-%)، بينما تراجع الاستثمار الأجنبي إلى (1,654,900) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (2.46-%).

مع التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية في عام 2015، شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا ملحوظًا ليصل إلى (194,680,972) مليون دولار، مسجلًا معدل نمو بلغ (26.90-%)، في المقابل ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي ليبلغ (2,880,863) مليون دولار، محققًا معدل نمو بلغ (74.08%)، إلا أنه في عام 2016 تراجع الاستثمار الأجنبي ليصل إلى

(2,233,219) مليون دولار، بمعدل نمو (22.48-%) في الوقت ذاته، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف ليبلغ 196,924,142 مليون دولار، محققًا معدل نمو بلغ (1.15%).

في عام 2017، ونتيجة تحسن الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق، سجل الاستثمار الأجنبي ارتفاعًا ليبلغ (2,575,933) مليون دينار، بمعدل نمو بلغ (15.34%). وفي السياق ذاته، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (221,665,710) مليون دينار، محققًا معدل نمو بلغ (12.56%) واستمر هذا الاتجاه التصاعدي حتى عام 2019، الذي تميز بزيادة كبيرة في حجم الاستثمار الأجنبي، حيث بلغ (13,695,897) مليون دولار، بمعدل نمو بلغ (110.94%)، ويعزى ذلك إلى تحسن الاستقرار الداخلي وارتفاع أسعار النفط، أما الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ذاته، فقد وصل إلى (276,157,868) مليون دولار، مسجلًا معدل نمو (2.69%).

في عام 2020، تراجعت المؤشرات مجددًا نتيجة تفشي جائحة كورونا، التي تسببت في تعطيل الأنشطة الاقتصادية وانخفاض حجم الاستثمارات، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (215,661,517) مليون دولار اذ بلغ معدل النمو (20.42-%) ، والاستثمار الأجنبي (15,353,139) مليون دولار بمعدل نمو (12.10%)، ومع بداية تعافي الاقتصاد العالمي وعودة الأنشطة الاقتصادية تدريجيًا في عامي 2021 و2022، شهد العراق نموًا ملحوظًا في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (301,152,819) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (37.16%) و(383,064,152) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (27.08%) ، فيما بلغ الاستثمار الأجنبي (13,044,149) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (15.03-%) و(13,268,126) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (1.71%) ، ويُعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، فضلًا عن استعادة جزء كبير من الاستقرار الاقتصادي بعد الجائحة.

وفقًا للنظرية الاقتصادية، تُعد العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية؛ حيث يُسهم ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الإنتاجية، نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي فإن نسبة إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي تُعد مؤشرًا مهمًا يعكس مدى مساهمة هذا النوع من الاستثمار في دعم الاقتصاد الوطني، كما تعكس هذه النسبة مدى فاعلية البيئة الاستثمارية في البلد المضيف، ومدى قدرتها على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحويلها إلى نمو اقتصادي ملموس.(**Rashid ,2023 :117**) ويوضح شكل (1) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في العراق :

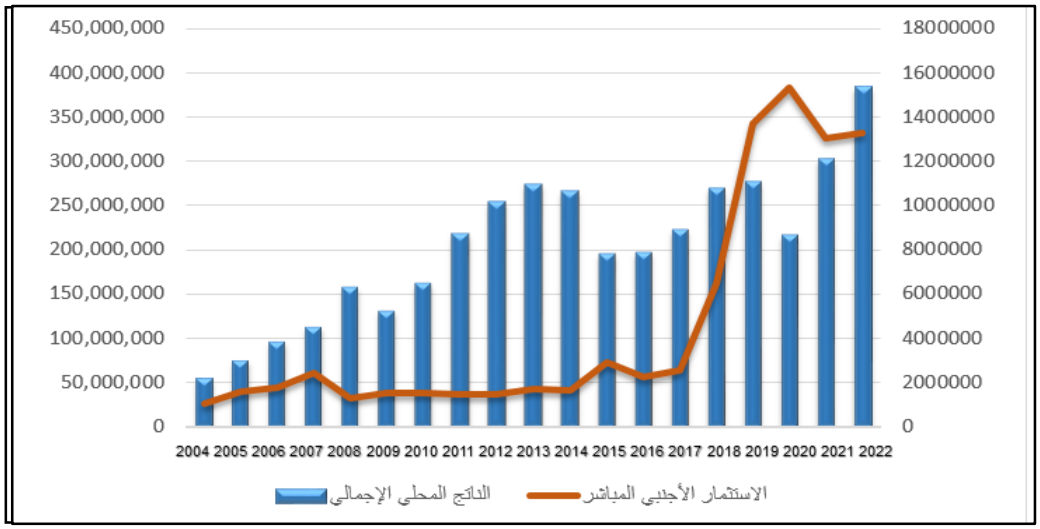

شكل (1) الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في العراق

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1).

ثانيا: عوائق الشراكات العالمية في العراق:

تواجه العراق مجموعة من التحديات التي تعيق جهوده في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، من أبرزها عدم الاستقرار السياسي، وضعف البنية التحتية، والبيروقراطية الإدارية. وتُسهم هذه العوامل مجتمعة في خلق بيئة غير مواتية للمستثمرين، تتفاقم بفعل التحديات الأمنية وغموض الإطار القانوني والتشريعي، ما يؤدي إلى تقويض فرص إقامة شراكات اقتصادية عالمية ناجحة. **(Al Khalifa ,2024 :268)**

يُعد الاعتماد المفرط على قطاع النفط وعدم تنويع القاعدة الاقتصادية من أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق تكامل اقتصادي فعّال مع الشركاء الدوليين، حيث يتسبب ذلك في تذبذب الإيرادات العامة وارتفاع درجة تأثر الاقتصاد الوطني بالتقلبات في أسعار النفط العالمية، كما تعد المشكلات الإدارية وانتشار الفساد من العوامل التي تعيق تنفيذ المشاريع المشتركة وتحدّ من كفاءة تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية. **(Jamal,2015 :50)**

ثالثا: مساهمة الشراكات العالمية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق:

تُعد الشراكات العالمية أداةً مركزية في دعم الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في الدول النامية التي تواجه تحديات اقتصادية ومؤسسية وأمنية، ويأتي العراق كحالة فريدة، إذ يمتلك موارد طبيعية كبيرة، لكنه يعاني من أزمات سياسية وأمنية وبنيوية أثرت على قدرته على تحقيق الأهداف التنموية، خاصة ضمن إطار الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة (الهدف17)، في تعزيز جهود العراق نحو تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية وبيئية مستدامة.**(United ,2021 (Nations Development Program**

رغم أن العراق يمتلك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، فإن مؤشرات التنمية المستدامة تعكس فجوات كبيرة، لا سيما في قطاعات التعليم، الصحة، البيئة، وتمكين الشباب والمرأة، تُعزى هذه التحديات إلى ضعف البنى التحتية، الفساد، وتراجع دور الدولة في التخطيط التنموي الشامل. **(Transparency International, ,2023)**

وفي ظل التحديات العالمية المتزايدة، مثل الفقر، التغير المناخي، والنمو السكاني، أصبح من الضروري التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، تسهم الشراكات في تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية لتنفيذ مشاريع مستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة **ومن خلال: (Dinar ,2025)**

1. **تحفيز الاستثمار في البنية التحتية المستدامة:** تعد البنية التحتية المستدامة، بما في ذلك مشاريع الطاقة المتجددة، والنقل المستدام، وإدارة الموارد المائية، ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتسهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في توفير التمويل اللازم، فضلاً عن تعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع من خلال تبادل الخبرات والمعرفة التقنية.
2. **تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي:** يمتلك القطاع الخاص إمكانات كبيرة في مجال تطوير التقنيات الحديثة التي تدعم مسار الاستدامة، مثل الذكاء الاصطناعي، والطاقة النظيفة، والزراعة الذكية، ومن خلال التعاون مع القطاع العام، يمكن توظيف هذه الابتكارات في خدمة أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز الفاعلية ويزيد من الأثر الإيجابي لهذه التقنيات.
3. **خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي:** تُسهم الشراكات التنموية في توفير فرص عمل مستدامة عبر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية سلاسل الإمداد المحلية، ويؤدي ذلك إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتقليل معدلات البطالة، مما يدعم مسارات التنمية المستدامة على المستويين المحلي والوطني.
4. **تحسين جودة الخدمات العامة:** في قطاعات حيوية مثل الصحة، والتعليم، والمياه، تؤدي الشراكات إلى رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وهو ما ينعكس إيجاباً على تحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات :

1. تُعدّ الشراكات العالمية أداة استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي، إذ تسهم في نقل التكنولوجيا، وتطوير البنى التحتية، وتوفير رؤوس الأموال والخبرات الفنية، مما يُشكّل رافعة مهمة للاقتصاد العراقي في ظل سعيه نحو إعادة الإعمار والتنمية المستدامة.
2. ساهمت بعض الشراكات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في القطاعات غير النفطية، مما يشير إلى إمكانية تنويع مصادر الدخل وتحقيق تنمية شاملة إذا ما تم استثمار تلك الشراكات بالشكل الأمثل.
3. لم يتم استغلال الشراكات بشكل كامل نتيجةً لجملة من التحديات، من أبرزها: ضعف البيئة الاستثمارية، غياب السياسات الاقتصادية المستقرة، تفشي البيروقراطية، وافتقار الإدارة الاقتصادية إلى التنسيق الفعّال.
4. تُوفر الشراكات الدولية إمكانية حقيقية لتنويع الاقتصاد العراقي، من خلال دعم القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد المفرط على قطاع النفط كمصدر أساسي للإيرادات.
5. يُعاني الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من ضعف في التأثير على النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة لانخفاض مستويات الاستثمار الكلي وسوء إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة.
6. تشكل البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة في العراق أحد أهم العوائق أمام تعزيز الشراكات الدولية، إذ تؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين وتقلل من فاعلية المشاريع المشتركة.

ثانيا: التوصيات:

1. ضرورة تحسين البيئة الاستثمارية في العراق، من خلال إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير ضمانات للمستثمرين المحليين والأجانب، بما يعزز الثقة ويشجع على تدفق الاستثمارات.
2. العمل على تفعيل الشراكات الإستراتيجية طويلة الأمد مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية، خاصة في القطاعات الحيوية كالصناعة، الزراعة، الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات، مع التركيز على نقل المعرفة وبناء القدرات.
3. اتباع سياسة اقتصادية خارجية فاعلة ترتكز على المصالح الاقتصادية للعراق، وتسعى إلى تنويع الشركاء وتوسيع مجالات التعاون الدولي، بما ينعكس إيجابًا على الأداء الاقتصادي.
4. ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط من خلال استثمار الشراكات في دعم القطاعات الإنتاجية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز ريادة الأعمال.
5. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في جميع مفاصل الدولة، لضمان إدارة فاعلة وعادلة للمساعدات والاستثمارات الدولية، وتوجيهها نحو المشاريع ذات الأولوية الاقتصادية.
6. التركيز على بناء القدرات الوطنية وتطوير الكفاءات من خلال إدماج برامج التدريب ونقل التكنولوجيا ضمن اتفاقيات الشراكة، بما يضمن استدامة النتائج وخلق قاعدة إنتاجية محلية فاعلة.

References:

1. **Abbas**, Mahmoud Jassim, Economic Growth: Key Indicators in the Iraqi Economy 1970-2008, Journal of the College of Economic Sciences, Baghdad University, Volume 27, 2010.
2. Abd, Ali Hamid, Analysis of the Impact of Fiscal Policy Tools on Economic Growth in the Iraqi Economy for the Period (2004-2023), Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 20, Issue 4, 2024.
3. **Al Khalifa**, Mubarak Nasser, The Role of Regional Economic Blocs in Achieving Economic Development, Ramah Journal of Research and Studies, Issue 113, 2024.
4. **Al-Ani**, Qasim Abdul Sattar, The Role of Foreign Investment in Economic Development in Iraq (2004-2020), Journal of Sustainable Studies, Volume 5, Issue 1, 2023.
5. **Al-Barsan**, Ahmed Salim, Regional Economic Blocs and the Strengthening of the Influence of Conflicting Powers: The Arab World Can Form a Superpower After the Ideological Failure of Communism and Capitalism, Gulf Research Center, Issue 180, 2022.
6. **Al-Dhaheri**, Salma, Economic Blocs of the Kingdom of Saudi Arabia: The Objectives of Vision 2030, Saudi Policy Compass, Gulf Research Center, Issue 180, 2022.
7. **Ali**, Maha Karim, Economic Growth Criteria and Their Implications in Iraq for a Period 2000-2012, Journal of Educational Studies, Volume 14, Issue 55, 2021.
8. **Al-Quraishi**, Ali Hatem, Development Economics, 1st ed., Euphrates Basin Press, Najaf, 2017.
9. **Al-Shamsi**, Fatima Saeed, Future Prospects for Gulf Partnerships with Regional Blocs, Gulf Research Center, (Issue 180), (2022), pp. 94-98.
10. **Al-Tabbaa**, Mariana, Sustainable Development, 1st ed., Beit Al-Muwatin for Publishing and Distribution, Damascus, 2015.
11. Al-Tahmazi, Huthaifa Hussein Muhi, The Role of Fiscal and Monetary Policies in Achieving Inclusive Growth - Experiences of Selected Countries with Special Reference to Iraq, Master's Thesis, University of Karbala, 2023.
12. **Amer**, Wasan et al., The Operating Environment of Global Partnerships, Nasq Journal, Issue 7, 2023.
13. **Amin**, Jamal Hammam, The Arab Economy and Major Blocs, Views on the Gulf, Gulf Research Center, Issue 180, 2022.
14. Awad, Nouf Ali et al., The Role of Non-Oil Revenues in Economic Growth - Iraq as a Case Study - for the Period 2004-2020, Al-Warith Scientific Journal, Volume 6, Special Issue.
15. **Badran**, Ahmed Jaber, Economic Development and Sustainable Development, Center for Jurisprudential and Economic Studies, Cairo, 2014.
16. **Dinar**, Karrar Hassan, The Importance of Public-Private Partnerships in Achieving Sustainable Development Goals, published article, 2025, available at: https://www.uomus.edu.iq /
17. **Hussein**, Namarq Qasim, Measuring the Interaction between Economic Growth, Inflation, and the Exchange Rate in the Iraqi Economy for the Period 1982-2002, Master's Thesis Submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala, 2007.

18. **Jaballah**, Ahmed Saad, The Impact of Economic Blocs on International Trade: The Case of NAFTA, Master's Thesis, University of August 20, 1955, Algeria.(2014) ,
19. **Jamal**, Muhammad Taqtaq, The Impact of Globalization on Regional Economic Blocs, Aleppo University Research Journal - Economic Sciences Series, Aleppo University, Issue 15.(2015) ,
20. **Jamal**, Muhammad Taqtaq, The Impact of Globalization on Regional Economic Blocs, Aleppo University Research Journal - Economic Sciences Series, Aleppo University, Syria, Issue 15, 2015.
21. Khabat, Hayat, The Importance of Human Resources in Achieving Human Resources, Journal of Social Studies, Volume 51, Issue 51, 2013.
22. Khayoun, Duraid Faris et al., The Impact of Using Digital Accounting in Achieving Sustainable Economic Growth, Mesopotamia Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 6, Issue 4, 2024.
23. Mohammed, Ajouj, The Role of Economic Blocs in Influencing Global Politics, Master's Thesis, Abdelhamid Ben Badis University, Mostaganem, 2019.
24. **Naama**, Karim, The Importance and Role of Multinational Corporations in the New Global Economic Order, Journal of Humanities, Issue 27, 2006.
25. **Nima**, Fatima Turki, Measuring the Impact of Economic Growth on Employment in Iraq for the Period (1990-2013), Master's Thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala, 2015.
26. **Rashid**, Enas Muhammad, Foreign Investment and its Role in Achieving Sustainable Development for the Iraqi Economy for the Period (2004-2021), Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 13, Issue 3, 2023, p. 117.
27. **Saleh**, Ali Wahib Abdullah, The Impact of Oil Price Changes on Economic Growth Rates in Iraq (1990-2013), Journal of Administration and Economics, Issue 108, 2016.
28. **Transparency International**, Corruption Perceptions Index - Iraq 2023, available at: https://www.transparency.org.
29. **United Nations Development Program**, Progress Report towards Achieving the Sustainable Development Goals in Iraq, 2021, available at: https://www.undp.org/iraq.
30. **Youssef**, Marhoush, and **Sara**, Buhla, The Impact of the Exchange Rate on Economic Growth, Journal of Economic Development, Volume 8, Issue 1, 2023.